Kuwaiti Bedoons Movement
حركة الكويتيين البدون

WWW.Kuwbedmov.org
kuwbedmov@hotmail.com



تقرير حركة الكويتيين البدون إلى لجنة الحقوق المدنية والسياسية بالأمم المتحدة لمراجعة ملف الكويت في الدورة 103:

1- لقد استثنت الكويت ومنذ نشأتها جزءا من الشعب وهم الكويتيون (عديمي الجنسية) والذين لم يكونوا في حين نشأة الدولة عديمي الجنسية بل جزء من الشعب كانت تصرف لهم الوثائق بأنهم مواطنون لكنها غيرت ذلك فيما بعد وعلى مر السنين، فاستثنتهم من المواطنة بالرغم من عملهم في جميع وزارات الدولة وبدأت في عام 1983 بتغيير المصطلح الذي يطلق عليهم إلى غير كويتي بقرار من رئاسة مجلس الوزراء.ثم وفي العام 1986 عقد اجتماع سري لرئاسة مجلس الوزراء تم فيه وضع خطة لسحب جميع الحقوق الإنسانية من البدون وهي التالية (التعليم، الصحة، العمل في القطاعين الحكومي والخاص، السكن، وثائق السفر، شهادات الميلاد والوفاة، عقود الزواج، رخصة قيادة المركبات ، حق التملك) ومنعت الصحف والإعلام من نشر شكواهم.وقد عانى البدون نتيجة هذه الخطة ومات نتيجتها الكثير بسبب عدم امكانية العلاج، وعانى الكثير بسبب المرض وعدم حصوله على الدواء، وولد جيل كامل يعاني لحد الآن من عدم قدرته على القراءة والكتابة وضاع مستقبله، وفقدت النساء فرصة الزواج وحصولهن على الأمومة والحياة المستقرة، وعانى الشباب من البطالة وتوجه للجريمة بسبب عدم تعليمه وعدم السماح له بالعمل.لقد فرقت الحكومة التي تدعي في تقريرها التركيز على النسيج الاجتماعي بين الحضر والبدو فاضطهدت البدو ذوو الأصول العراقية والسورية بصورة عنصرية واضحة واستثنتهم من برامج المواطنة ضمن خططها وجرى التمييز على لسان العديد من الشخصيات الكويتية بأوصاف عنصرية لا تليق بهم.

2- والجدير بالذكر ففي نفس العام الذي وقعت فيه الكويت على العهد الدولي باتفاقية الحقوق المدنية والسياسية في عم 1996 والذي تذكر الحكومة في تقريرها الوارد إلى لجنتكم الموقرة بأنها اعتمدت تعاليم هذه الاتفاقية في قوانين الكويت الداخلية، ففي نفس العام أنشأت لجنة (اللجنة التنفيذية) لجنة عنصرية بغيضة تعمدت إهانة البدون وكسر كرامتهم واجبارهم على التوقيع تحت الإكراه على معلومات مغلوطة واجبرتهم على التعامل مع المافيا العالمية عن طريق تعاون الحكومة مع تجار المافيا ببيع البدون جوازات مزورة اعتمدتها الحكومة فيما بعد كوثائق رسمية وأعطتهم عليها اقامة مشروعه في البلد لمدة 5 سنوات، ثم عاملتهم بعدها كمجرمين ومزورين لتصل في النهاية لإقصاءهم من البدون أنفسهم واعتبرتهم اجانب بعد أن أقصت البدون من المواطنين الكويتيين. وتدعي الحكومة في تقريرها اليكم انها اعتمدت حقوق الانسان كمنهج بينما كانت الحكومة على الأرض تمسح بكرامة الإنسان البدون وتصادر حقوقه، لقد تعرض البدون إلى جرائم ضد الإنسانية والبشرية، ولو أرسلت الأمم المتحدة مبعوثا للتحقيق في هذا الأمر لوجدت الويلات، ومن حسن الحظ أن منظمتي هيومن رايتس وتش و المنظمة الدولية للاجئين قد رصدتا بعض هذه الجرائم.

3- إن الكويت هي أكثر دول العالم تشريعا للقوانين ولكنها أقلها تطبيقا لها، فهي تشرع القوانين وتكسرها كحكومة بعدم تنفيذها لمن تريد، وتتجاوز القوانين لمن تريد، وحيث ينتشر



نظام الواسطة في الكويت، بحيث أن شخصا ما، إذا أراد إنجاز معاملة ما، في دائرة حكومية ما، فإنه بامكانه عمل ذلك بسهولة بسبب وجود شخص يعرفه في تلك الدائرة الحكومية حتى وإن تجاوز القانون، فإن نظام الواسطة هذا جعل قانون الدولة هو الاشخاص وليس القانون، ناهيك عن انتشار الفساد والرشوة بين بعض موظفي الحكومة بعد الغزو العراقي للكويت والتحرير الى يومنا هذا.

4- ذكرت الحكومة في تقريرها عدة اتفاقيات خاصة بالعهد الدولي وقعت عليها إلا انها في حالة البدون قد خالفتها عيانا وبوضوح وكالتالي:

- الاتفاقية الخاصة بالرق: لقد استعبدت البدون بقوانين تعسفية من السلطة التنفيذية أوقعت عليهم القهر ومنعتهم من التظلم للصحف والاعلام، ومنعت القضاء بالنظر في أحقيتهم بالمواطنة وصنفتهم نتيجة عدم امتلاكهم للوثائق كفئة أقل من البشر، يتعامل معهم البعض كحشرات أو مخلوقات فضائية. كما سمحت لاستغلالهم من بعض ضعاف النفوس بالنصب عليهم واستغلالهم بالعمل وعدم دفع رواتب لهم نتيجة ضعفهم وعدم قدرتهم على الشكوى اما بسبب قلة المال لصرفه على المحاكم او بسبب النفوذ والتهديد بل وصل الحال بضباط يعملون في الداخلية بممارسة شكاوى كيدية ضدهم وارهابهم باستغلال مناصبهم الوظيفيه لهذا الغرض، هذا ما أبلغنا به بعض البدون. ونحن نسجل دور جمعية حقوق الانسان الكويتية في بعض اعضاءها مثل مها البرجس وغانم النجار و عامر التميمي وعبدالمحسن المظفر وعادل القلاف إلا أننا ندين رئيس هذه اللجنة علي البغلي باعتباره عنصري ويؤدي دور للحكومة من منصبه واستخدم ألفاظا عنصرية ضد البدون ويؤمن بعدم أحقيتهم بالمواطنة.

- وقعت الحكومة على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والحكومة هنا ليست فقط لم تلتزم بعدم تطبيقها لهذه الإتفاقية، بل اخترعت أساليب خاصة مستحدثة من أشكال التمييز العنصري لم يسبق لها مثيل في العالم تسجل عالميا باسم حكومة الكويت، فلفظة بدون اقترنت باسم الكويت وهذا المصطلح صنع في الكويت حتى أصبح يوصف به الآخرون في الدول الأخرى، وهنا أضع بعض أشكال التمييز العنصري الذي مارسته ولازالت تمارسه الحكومة ضد البدون : فالحكومة تصرف للكويتي والوافد العلاج والدواء ولا تصرفه للبدون، ويعطى البدون مواعيد بعيدة للعمليات التي يتكلف بدفع رسومها، ويمنع من مراجعة العيادات الخارجية في المساء، لقد شرعت الحكومة قانونا للمعاقين عام 2010 وتحدثت عنه العام الماضي في جنيف بفخر وهو قانون بالفعل جيد إلا أنها استثنت المعاق البدون منه، وهو الإنسان الذي يحتاج إلى اهتمام خاص وهي تزود المعاق البدون بكتاب للدوائر تكتب فيه ما يلي (أن المذكور غير كويتي الجنسيه ولا ينطبق عليه قانون رقم 8/2010 في شأن ذوي الاعاقه وقد اعطيت له هذه الشهاده لتقديمها لمن يهمه الامر دون تحمل الهيئه العامه لشؤون المعاقين ادنى مسؤوليه اتجاه الغير). تفرق الحكومة في التعليم اذ يدرس الكويتيون في المدارس الحكومية بينم يدرس البدون في مدارس خاصة، وفي المدارس الخاصة يصل عدد الطلاب في الفصل الواحد الى 50 طالبا عند البدون بينما احيانا يقل عن العشرين للكويتين في المدارس الحكومية، ويلحظ سوء مستوى التدريس في مدارس البدون الذي يجب عليه دفع رسوم مقابل التعليم وحتى بعد إنشاء الصندوق الخيري لدعم التعليم كان على الأسرة أن تساهم بجزء من المبلغ ولا يقبل من لديه بلاغ ولادة بالتسجيل (وبلاغ



WWW.Kuwbedmov.org
kuwbedmov@hotmail.com

الولادة هي ورقة تعطى للطفل بدون كتابة اسمه عليها وهي بديل عن شهادة الميلاد التي تمنع الحكومة اصدارها للبدون، وحتى صندوق التعليم عنوانه للبدون ويستفيد منه غير البدون من الخليجيين والوافدين، وساده فساد أداري وضغوط استدعى رئيسته في فترة من الزمن (فايزة الخرافي) للاستقالة وتركه، وإذا رسب الطالب البدون لأي سبب فإن الصندوق لا يدفع الرسوم للمرة الثانية مما أدى بالمدارس الخاصة أن تقوم برفع الطالب الى المستوى الجديد حتى وإن كان غير مؤهل خشية خسارة الرسوم، ولا يسمح للبدون بدخول المدارس ذات الترتيب الأعلى من حيث المستوى ولا رياض الأطفال وأيضا فهم محرومون من التعليم العالي إلا في حالات نادرة وبشروط قاسية وصعبة ومن يقبل منهم فإن الكويتي تصرف له إعانه بينما البدون لا تصرف له، ولا يسمح للبدون في التطبيق التدريبي العملي، كما يميز القانون بين البدون وغيرهم من السكان المحليين في الكويت إذ حصل غير البدون في إثبات كويتيتهم بينما تمنع الحكومة القضاء من النظر في أحقية البدون في التجنيس لأنها تعلم أنها مدانه في هذا الأمر، ومن أشكال التمييز القاسية هو المسمى أو الوصف فمصطلح بدون هو مصطلح تمييزي عنصري يعاني منه البدون في المسمى والمعاملة، وتدعي الحكومة بأنها أقرت للبدون 11 حقا إنسانيا في مارس 2011 (وهنا ندينها على اعترافها بحرمانهم طوال تلك السنين التي منعتهم من هذه الحقوق ويجب محاسبة المسئولين عن هذا دوليا) إلا أنها مازالت تكذب في هذه الحقوق فقد روجتها للإعلام فلا يكاد يوجد شيء من هذه الحقوق على الأرض فالجهاز المركزي الموكل بهذا الأمر والذي يترأسه شخص عنصري ضد البدون كانت له مواقف وألفاظ عنصرية ضد أبناء هذه الفئة وبالتالي تمت مكافئته بجعله يدير هذا الجهاز،الذي هو استمرار لللجنة التنفيذية التي مارست أبشع صور الإهانه والقسر والارهاب والقمع وامتهان كرامة البدون، فان هذا الجهاز الذي يصرح بأنه أعطى للبدون الحقوق فانه يمارس تحت الأرض سياسة الضغط وسحب البطاقات التي تعطى للبدون كمؤقته و التي بدونها لا يستقبلون في هذا الجهاز الذي بدوره يرسل للدوائر التعامل مع البدون من عدمه، وقد ثبت الحصول على رسائل وجهها هذا الجهاز للدوائر بعد التعامل مع البدون وعدم انجاز معاملاتهم، فإن هذا الجهاز يتصرف بشكل ديكتاتوري يرجع القرار فيه لشخص رئيس هذا الجهاز في دولة يفترض أنها مؤسساتية تدعي الديمقراطية إذ لا يسمح للقضاء بالتظلم والشكوى من القيود الأمنية التي تضعها الحكومة بلجنتها التنفيذية السابقة وجهازها المركزي الحالي، لقد كنا نعاني في الثمانينات من التمييز العنصري ضدنا بسبب كتابة لفظة غير كويتي في سجلات الغياب والحضور في المدارس والتي استجدت علينا في ذلك الحين لتجريدنا من المواطنة واليوم أصبح هذا التميز في كل شيء حتى في جواز السفر (إن تمت الموافقة على صرف جواز السفر) فهو أزرق للكويتي ورمادي للبدون ودخلت الألوان على أي ورقة تعطى للبدون فلونها مختلف عن أوراق الكويتيين والوافدين، إن البدون ولسنوات طويلة لا يستطيع تسجيل ممتلكاته باسمه واليوم في الحقوق المدعاة سمحوا له فقط بتسجيل سيارة واحدة فقط باسمه، ومن اشكال التمييز السماح للكويتيين بالاعتصام والتظاهر ويمنع البدون بل يقمعون من التعبير عن أرائهم حيث نظم البدون اعتصاما سلميا في 30 اغسطس 2011 لمطالبة الحكومة بالانضمام لمعاهدة عديمي الجنسية 1961 التي يوافق ذكراها الخمسون هذا العام والتي أعدت الأمم المتحدة حملة لها هذا العام دوليا، إلا أن وزارة الداخلية وبأوامر من الشيخ أحمد الحمود الذي ارتكب جرائم سابقه ضد الطفولة حيث أمر قواته برمي الأطفال الذين لا



تتجاوز أعمارهم بضع سنين لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة والذين شاركوا في تظاهرة 11 مارس 2011 والتي قمعتها الداخلية بكل قواتها المتنوعه قمعا شديدا أصدر أحمد الحمود أوامره لقواته بضرب أولئك الأطفال بالقنابل الحارقة والرصاص المطاطي والغازات المسيلة والمياه الساخنة بينما كان هؤلاء الأطفال يحملون بطريقة سلمية علم الكويت وصور أمير البلاد وولي العهد، وقامت قوات الحمود باعتقال الكثيرين بصورة قمعية مهينة وحبستهم وعذبت بعضهم وارهبت الكثير منهم ولم تسمح لهم بتوكيل محام الا عن طريق الجهاز المركزي العنصري، وحولت بعضهم إلى القضاء وحددت جلسة لهم في 12 ديسمبر القادم بسبب التظاهرات السلمية. كما لا يسمح للبدون بحرية السفر والتنقل ولا يصرف له جواز وإن صرف فيميز بلونه ولا تعطيه الدول فيزا، وإن أعطته الدول فيزا كما تفعل العربية السعودية باعطاء فيزا للحج مجانية وتكلفتها الاعتبارية 30 دينارا ما يعادل المئة دولار فانها تباع على البدون في الكويت بعشرة أضعاف المبلغ أي بألف دولار، وان كان البدون حاصلا على وظيفة فانها من الوظائف ذات المستوى المتدني ولا تحفظ له كرامته فيها وأحيانا لا يعطون رواتبهم و عند انتهاء خدمتهم يصرف لغيرهم مكافأة نهاية الخدمة ويستثنون هم من ذلك، ولا تزال حقوق كثير من العسكريين البدون معلقة بقرار من رئاسة مجلس الوزراء لا يسمح لهم باستلام مكافأة نهاية الخدمة وبالرغم من أنهم لم يتركوا العمل لكن الحكومة أصدرت قرارا قسريا جماعيا بانهاء خدمة العسكريين البدون في 2 اغسطس 1990 ولم تعد الكثير منهم الى عملهم ولم تعط من سرحتهم حقوقهم المالية. إن وظيفة المؤذن للصلاة وظيفة تكاد تكون تطوعية طمعا في الأجر الرباني الإلهي إلا أن البدون يحرمون حتى من هذا العمل. إن الكويتية المتزوجه من غير كويتي تعاني ويعاني أبناءها التمييز، وتعاني الكويتية المتزوجه من بدون تمييزا مضاعفا لما يلاقيه أبناءها في التعليم والتوظيف وغيره.إن أشكال التمييز كثيرة ولا مجال لحصرها لكن لعلي اتحدث عنها بحضوري أمام لجنتكم في الدورة 103 بصورة أكثر تفصيلا.

- اتفاقية حقوق الطفل: لقد دمرت الحكومة الكويتية وبخطة مدروسة وممنهجة الطفل البدون فحولته إلى كائن أشبه بإنسان الغابة إذ ضيعت أربعة أجيال، فحرمت الطفل البدون ومنذ لحظة ولادته الكرامة الإنسانية فقد حرمته من اسم يسمى به إذ منعت اصدار شهادة ميلاد له واكتفت باصدار بلاغ بولادة انسان دون كتابة اسم هذا الانسان، ثم حرمته بعد ذلك الحليب المجاني للاطفال باعتباره بدون، وحرمته من اللقاحات والتطعيمات ، ثم حرمته من العلاج إن مرض، ثم حرمته من التعليم لتصبح حياته مظلمة بدون العلم وهي أكبر جريمة تستحق ان تحاسب عليها الحكومات الكويتيية المتتالية دوليا إذ أنشأت بشرا بلا مستقبل، ثم ألقت بهؤلاء الأطفال إلى الشوارع كباعة متجولين تلقي القبض عليهم بين الحين والآخر، أو مجرمين تعاني الدولة منهم أو على أقل تقدير يقضي الطفل البدون وقته باللعب في الشارع في حين أن نظيره الكويتي يدرس في المدرسة أو يلعب في رياض الأطفال.

- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب او جرائم ضد الإنسانية: لقد ارتكبت الحكومة في فترة تحرير الكويت أثناء فترة الأحكام العرفية جرائم ضد البدون وجنسيات أخرى تحت عذر الأحكام العرفية والتي ترأس محاكمها العرفية محمد العفاسي الوزير بالحكومة الحالية والذي وللأسف كان مبعوثا لمجلس حقوق الإنسان في مايو 2010 كرئيس للوفد الكويتي



WWW.Kuwbedmov.org
kuwbedmov@hotmail.com

والذي نطالب بمحاكمته كمجرم ضد الإنسانية ضمن من تسببوا بجرائم ضد البدون، لقد قتل العديد من البدون في هذه الفترة ولم يحقق في قتلهم ولولا الله ثم تدخل الأمريكان لدى الشيخ سعد العبدالله ولي العهد ورئيس الحكومة في ذلك الحين لوقف تلك الجرائم لكانت أكثر وابشع.

- الحقوق المدنية والسياسية: لقد حرم البدون من جميع الحقوق المدنية من المواطنة إلى التعليم والصحة والسفر والتملك والهوية وصولا إلى الحرمان من القضاء العادل لانصافهم ومورست ضدهم جرائم عديدة في هذا الشأن وسياسيا فإن البدون حوربوا من الحضر لانتماءاتهم البدوية وحرم المثقفون واللاعبون الرياضيون والبارعون سياسيا من أي فرصة للمواطنة التعبير عن حقوقهم كما مورست على لجان البدون التي نشأت في فترة من الزمن ولأسباب معينة، والتي أعضاؤها من البدون أنفسهم (وهمل لجنة الكويتيين البدون التي يرأسها أحمد التميمي وتجمع الكويتيين البدون التي يأمن سرها مساعد الشمري) مورست عليهم اشكال الارهاب والقمع من قبل أجهزة أمن الدولة والمباحث وغيرها من اجهزة الدولة وحركت الحكومة ضدهم الصحف المدفوع لها الأجر وهيجت ضدهم الرأي العام ولا زالت الحكومة تمنع البدون من حق التظاهر السلمي وتقدم من اعتقلتهم في مظاهرات فبراير ومارس 2011 للمحاكم بتهم كيدية وتعسفية.

- اتفاقية الفصل العنصري في الالعاب الرياضية: لقد عانى اللاعب فهد العنزي البدون من التمييز والفصل العنصري حيث تمت الاستفادة منه كلاعب كرة قدم مكن الكويت على الحصول على بطولات ولازال متألقا حتى الساعة، قامت الحكومة بتزوير جواز كويتي له وبطاقة مدنة كويتية للتحايل على الاتحاد العالمي لحضور الدورات، وحينما عاد من تلك الدورات سحبت هذه الاوراق منه مرة اخرى ولا زال يعطي لحد الساعة دون أن يأخذ حقه في المواطنة.

- اتفاقية مناهضة التعذيب: لن أذكر شيئا هنا لأنني قدمت تقريرا وحضرت أمام اللجنة المعنية في مايو 2011 عند المراجعة الدورية للكويت في ذلك التاريخ.

- اتفاقية عدم الابادة الجماعية: لقد أبادت الحكومة الكثير من البدون الذين ماتوا نتيجة عدم السماح لهم بالعلاج بسبب سياسات العام 1986 وكذلك أبادتهم ابادة جماعية اذ لم تسمح لهم بالتكاثر من خلال منع الزواج، وابادتهم جماعيا بحرمانهم من التعليم وايجاد جيل امي، وابادتهم جماعيا بتسريحهم من العمل جماعيا منذ تاريخ 2 اغسطس 1990، وأبادتهم جماعيا إذ لم تسمح للمحاكم الإدارية بالنظر في مسالة الجنسية، وأبادتهم جماعيا بتصنيفهم كفئة معزولة مفصولة مميزة، وأبادتهم جماعيا بجعلهم لاجئين مهجرين في جميع دول العالم.

- اتفاقية التمييز ضد المرأة : لقد عانت المرأة الكويتية المتزوجه من بدون بانها لا تستطيع تجنيس ابناءها، ويعاني ابناءها من الحرمان مقارنة بابناء الكويتيات الاخريات، وعانت المرأة البدون من حرمانها من الزواج والأمومة وتكوين أسرة ، بل حتى حرمت من بناء ذاتها ومستقبلها إذ حرمت الأديبة سعدية المفرح التي ترجمت مؤلفاتها غلى 15 لغة عالمية من اصدار جواز سغر لها لحضور المؤتمرات.



لقد خالفت حكومات الكويت المتتالية جميع اتفاقيات حقوق الإنسان التي وقعت عليها كما جرت عادتها على مخالفة القوانين المحلية داخل الكويت والتي شرعها مجلس الأمة (البرلمان) فهي حكومات مزاجية وان تقدم البرلمان لمحاسبتها اخترعت الوسائل لتعطيل البرلمان ومحاربة الأعضاء بشتى الوسائل بما فيها اللاأخلاقية والوسائل الإعلامية وغيرها

أن ممارسة الحكومة الحالية التي يترأسها الشيخ ناصر المحمد الصباح تجاه المواطنين الكويتيين باتت تعسفيه وما لاقاه الكاتب والمحامي محمد الجاسم والدكتور عبيد الوسمي وغيرهم من ضغوطات و تعسف وما يلاقيه عضو مجلس الأمة مسلم البراك ومن معه من حرب وظفت لها الحكومة امكانياتها لهو دليل بسيط ان البدون الذين هم أقل قوة بكثير من هؤلاء قد ارتكب بحقهم الكثير من جرائم الانسانية مما يستدعي بعث مبعوث أممي لفتح ملف البدون في الكويت وإعطاء كل ذي حق حقه ومحاسبة المسئوليين.

نظرا لضيق الوقت لتسليم هذا التقرير فاليوم هو الأخير لاستلامه فإنني أكتفي بهذا القدر على أن أفصل المزيد بمثولي بين يديكم في الدورة 103 التي تتم فيها مراجعة ملف الكويت في الحقوق المدنية والسياسية والاجابة على أسئلة لجنتكم الموقرة وشكرا لكم.

محمد والي البدري العنزي

رئيس حركة الكويتيين البدون – لندن

9 سبتمبر 2011

Yours

Mohamed ALBADRY

FOUNDER AND DIRECTOR OF

KUWAITI BEDOONS MOVEMENT

28/1/2011

info@hkuwbedmov.org

kuwbedmov@hotmail.com

www.kuwbedmov.org

http://worldtv.com/kuwiti_bedoons_movement/


حركة الكويتيين البدون
KUWAITI BEDOONS MOVEMENT